

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة

وعضوية القضاة السادة

ياسل أبو عنزة، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

المميز :-

/ وكيله المحامي

المميز ضده :-

الحق العام

بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٣ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٤/١٤٥٧) بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٩ والمتضمن: (وضع المميز بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين والرسوم محسوبة له مدة التوقيف).

طالباً قبلاً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً وذلك للأسباب التالية:-

أولاً : أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها في قرارها حيث اعتمدت على أقوال المشتكية والشاهد حيث إن هذه الشهادات غير قانونية ومشكوك بها ولا يمكن الركون إليها لبناء قناعة وجدانية.

ثانياً: أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بعدم وزن البيانات وزناً قانونياً صحيحاً ولم تخلص إلى الوقائع بالشكل القانوني السليم بل ذهبت إلى سرد أقوال المشتكية والشاهد كاملاً كما جاءت ولم تقم بتعليل والتعليق على تلك الوقائع .

ثالثاً: أخطأت المحكمة بعدم الأخذ بأقوال شاهد الدفاع ولم تناقش شهادته وكذلك لم تأخذ بأقوال المميز المتوافقة مع بعضها في كافة مراحل المحاكمة.

رابعاً : أخطأت المحكمة بعدم الأخذ بأن مجريات هذه القضية تقوم على مشكلة مالية بحت بين المميز والمشتكية وأن المشتكية وشريكها كانا ينويان الاحتيال عليه وأخذ مبلغ من النقود منه بحجة بيع الأثاث ولا سيما بأن الشاهد له أسبقيات وخاصة في الاحتيال وهذا ما جاء في أقوال المشتكية باستيضاح المحكمة منها حيث تقول على ص ١٢ " يوجد على خطيبي . أسبقيات متعلقة بأمور مالية وهناك أسبقيات لدية بجرم الاحتيال".

خامساً: وبالتناوب أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالتكليف القانوني لوقائع هذه القضية حيث إن المشتكى عليها ذكرت في شهادتها بأن المميز قام بمد يده على رقبتها وشعرها ولامس أعلى صدرها ولم يمس نهدا كما أنه تمسك بالجزء العلوي من ركبته ولم يمسك بفخذها من الأعلى وبالتالي فإن هذه المناطق من الجسم لا تعد عورة وكذلك لم تبحث المحكمة بالقصد الجرمي للمميز إذ إنه لو كان ينوي هناك عرضها لكان أمسكها من ثديها أو من فرجها ومن أعلا فخذها.

بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٦ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وردة موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة قانوناً يتبين إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت قد أحالت المتهم

ليحاكم لدى محكمة الجنايات الكبرى بتهمة :-

جناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) عقوبات.

وتتلخص وقائع هذه القضية وكما جاء بإسناد النيابة العامة بأن المجني عليها

وعمرها (٢٢) سنة تعرف المتهم بحكم تعامل تجاري سابق بينهما وبتاريخ ٢٠١٤/٩/٢١ عرضت المجني عليها أثاث مكتبها على المتهم لشراؤه فوافق وطلب منها الحضور لمحله لقبض العربون ولدى توجهها برفقة خطيبها الشاهد دخلت المحل وبقي خطيبها في السيارة لانتظارها وداخل المحل سلمها المتهم مبلغ (٥٠٠) دينار وعرض عليها السهر معه فرفضت ذلك وأثناء جلوسها على الكنبه جلس المتهم بجانبها ووضع يده على كتفها وشعرها وأبعدته عنها إلا أنه أمسك يدها وأخذ مبلغ الـ (٥٠٠) دينار منها وبطحها على الكنبه ووضع يده على جسمها وأفخاذها وصدرها من فوق الملابس وحسس عليها وكان يقوم لها (أنا نفسي فيكي وأنا بدي الليلة أنيكك) وكانت المجني عليها تصرخ ووردها اتصال من خطيبها الذي شعر بتأخرها وردت عليه وسمع صراخها ودخل المحل وقام بضرب المتهم وقال له الأخير (أنا عجرمي وأنا بساوي فيها اللي بدي إياه) وغادرت المجني عليها وخطيبها المحل وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وبعد أن استكملت إجراءات التقاضي توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية في الدعوى رقم (٢٠١٤/١٤٥٧) تاريخ ٢٠١٥/٤/٢٩ التالية:-

بالتدقيق وجدت المحكمة أن وقائع هذه الدعوى الثابتة وكما استخلصتها وقنعت بها من خلال البيانات المقدمة فيها وبعد دراستها دراسة واعية ومستفيضة تتلخص في أن المجني عليها (٢٢) سنة توجد علاقة تجارية بينها وبين المتهم منذ سنتين حيث إن المجني عليها تقوم بتنظيم أعراس والمتهم صاحب محل أزهار تقوم المجني عليها بشراء الأزهار منه وكانت المجني عليها قد عرضت على المتهم شراء أثاث مكتبها وبتاريخ ٢٠١٤/٩/٢١ وبحدود الساعة العاشرة مساءً توجهت المجني عليها مع خطيبها الشاهد لقبض عربون من المتهم إلى محله الكائن في الدوار السابع حيث نزلت المجني عليها من سيارة خطيبها وبقي خطيبها ينتظرها في السيارة وبعد أن دخلت المجني عليها إلى المحل حيث كان المتهم يجلس على مكتبه وطلبت المجني عليها العربون كونها مستعجلة إلا أن المتهم قال لها بالحرف الواحد (ليش مستعجلة أقعدي كلي شوكلاته وكلي سوس) وبعد أن قام المتهم بإعطائها مبلغ (٥٠٠) دينار كعربون على الأثاث واستلمت المجني عليها المبلغ بيدها عرض عليها المتهم أن تسهر معه وتفاجئت بالمتهم يلتف من خلف مكتبه واقترب منها وقال لها بالحرف الواحد

(إذا ما بتطليعي معي ما راح اطلع) إلا أن المتهم جلس بجانب المجني عليها ووضع يده على شعرها وعلى أكتافها وسحب مبلغ العريون منها وقام بتميلها على الكنباية وأخذت المجني عليها بالصراخ ووضع المتهم يده على فخذتها وصدرها من فوق الملابس وأخذ يحسس عليها وقال لها بالحرف الواحد (أنا نفسي فيكي من زمان) وقال لها أيضاً (بدي أنيكك) بعد ذلك ورد المجني عليها اتصال من خطيبها حيث سمعها وهي تصرخ وتقول للمتهم حسن (والله لأشتكي عليها لأنك تحرشت في) وبعد ذلك دخل خطيبها إلى المحل وقام بضرب المتهم ومن ثم غادر المحل وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

في التطبيقات القانونية:-

تجد المحكمة إن ما صدر عن المتهم من أفعال مادية تمثلت في قيامه بجلوسه على الكنبية بجانب المجني عليها ووضع يده على شعر المجني عليها (٢٢ سنة) وكتفها وطلب منها أن تسهر معه وقيامه بمسك يدها وتميلها على الكنبية ووضع يده على جسمها وأفخاذها وصدرها من فوق الملابس والتحسيس عليها وأثناء ذلك كان يقول لها المتهم (أنا نفسي فيكي وأنا بدي أنيكك) فإن هذه الأفعال قد استطلت إلى أماكن العفة من جسم المجني عليها التي يحرص سائر الناس على حمايتها والذود عنها بكافة الوسائل وإن هذه الأفعال قد خدشت الحياء العرضي للمجني عليها فإن هذه الأفعال بهذا الوصف تشكل كافة أركان وعناصر جنائية هناك العرض خلافاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات وكما ورد بإسناد النيابة العامة .

لذا وتأسيساً على ما تقدم قررت المحكمة ما يلي:-

عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية تجريم المتهم بجنائية هناك العرض بحدود المادة (١/٢٩٦) عقوبات.

عطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بأحكام المادة (٢٩٦) من قانون العقوبات تقرر المحكمة وضع المجرم المؤقتة مدة أربع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف. بالأشغال الشاقة

ونظراً لإسقاط الحق الشخصي الذي تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية

فتقرر المحكمة وعملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) تخفيض العقوبة المحكوم بها المجرم لتصبح الأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

وعن أسباب التمييز كافة الدائرة حول الطعن بوزن البينة وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه.

وفي هذا نجد إنه وإن كان لمحكمة الموضوع الحرية التامة في الأخذ بما تقنع به من البيانات وطرح ما عداه، فإن ذلك مشروطاً بأن تكون النتيجة المستخلصة سائغة ومقبولة ولها ما يؤيدها من البيانات المقدمة وذلك حتى تتمكن محكمتنا من بسط رقابتها على إجراءات محكمة الموضوع.

وفي الحالة المعروضة:-

نجد ومن الرجوع إلى أوراق الدعوى الوقائع الثابتة التالية:-

١- لقد نفى شاهد الدفاع واقعة الدعوى جملة وتفصيلاً ، كونه كان حاضر الواقعة منذ بدايتها إلى نهايتها ، وأورد من خلال استيضاح المحكمة له ان الخلاف بين المشتكية والمتهم كان خلاف مالي وعلى ضوء ذلك تقدم المتهم بشكوى احتيال ضد المشتكية على ضوء الواقعة التي أشار إليها شاهد الدفاع بتاريخ ٢٢/٩/٢٠١٤، بينما المشتكية تقدمت بشكواها هذه بوقت لاحق الأمر الذي يلقي بضلال من الشك والريبة حول تراخي المشتكية من تقديم شكواها حول واقعة الاعتداء عليها كون المتهم تقدم بشكواه الساعة (١٢,٢٥) ظهراً في حين إن المشتكية تقدمت بشكواها بوقت لاحق الساعة (٦,٣٥) مساءً.

٢- إن ما أورده شاهد الدفاع أمام المحكمة يتطابق مع ما أورده المتهم في إفادته التحقيقية (الشرطية) التي أدلى بها بموضوع الشكوى والتي تقدم بها ضد المشتكية وكذلك مع الإفادة المعطاة من المدعو

٣- تذكر المشتكية في أقوالها لدى المدعي العام والمأخوذة بتاريخ ٢٧/٩/٢٠١٤ ((... أنا لم أتقدم بالشكوى في حينها كونه كان علي طلب في قضية إخلاء مأجور)) فهل يستقيم والعقل والمنطق أن يتعرض شخص لاعتداء عليه

ويتراخي في إبلاغ الجهات المختصة لوجود طلب عليه في قضية حقوقية.
٤- تذكر المشتكية أمام المحقق الشرطي أنها تعرضت لاعتداء عليها من قبل شخص يدعى ولا تعرف عنه أية تفاصيل بينما تذكر أمام المدعي العام أنها تعرفه منذ سنتين بحكم العمل ... وكنت اشترى الورد من عنده وعرضت عليه أثاث للبيع .

وحيث توصلت المحكمة لخلاف ما أوردناه آنفاً فيكون قرارها مشوباً بعيب القصور في التعليل والفساد في الاستدلال لورود هذه الأسباب عليه مما يتوجب نقضه.

لذا نقضت المحكمة القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإعادة وزن البينة مجدداً على ضوء ما بيناه آنفاً وإجراء المقتضى القانوني.

قراراً صدر بتاريخ ٨ ذي القعدة سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٣/٨/٢٠١٥ م

عضو _____ و عضو نائب الرئيس برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو _____ و عضو _____

رئيس الديوان

دق _____

س.أ

lawpedia.jo